الشّاهد القرآني في تأصيل القاعدة النحوية: كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل" لمحمد محيي الدّين عبد الحميد أنموذجا

The Quranic evidence in rooting the grammatical rule in the book of "Minhat Al Jalil bi Tahkik Shareh Ibn Aqil" by Muhammad Muhyi Al-din Abdul Hamid as a Model.

ط.د أميرة زيادي*
جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1 (الجزائر)
مخبر الدراسات التراثية
amira.ziadi@student.umc.edu.dz

د. حمزة بوكثير
جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1 (الجزائر)
مخبر الدراسات التراثية
Hamza.bouktir@umc.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/25 **تاريخ القبول للنشر**: 2023/01/28 **تاريخ النشر**: 2024/01/20

ملخص

تناولت الدّراسة أثر الاستشهاد بالقرآن الكريم في تأصيل قواعد النّحو العربي وإثبات صحتها، وذلك من خلال نماذج من الشّواهد القرآنية التي أوردها محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل" تفصيلا لمسائل نحوية مختلفة. وباستخدام منهج الوصف في تتبّع الشّواهد من القرآن في الكتاب، ومنهج التّحليل في شرح تجلياتها وأسرارها النّحوية، توصّلت الدّراسة إلى أنّ المحقّق أولى عناية فائقة بالاستشهاد

* المؤلف المراسل.

القرآني للقاعدة النّحوية تعقيبا على شرح ابن عقيل للألفية؛ وهذا لما رأى في القرآن من قوّة الحجّة، ومن موافقة السّماع والقياس والتعليل النّحوي، ولما في القرآن الكريم من وضوح صِلة القاعدة النحوية بالمعنى.

- **الكلمات المفتاحية:** نحو، قاعدة نحوية، شواهد قرآنية، "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"، محمد محيي الدين عبد الحميد.

Abstract:

The study addressed the impact of citing the Holy Qur’an in establishing the rules of Arabic grammar and proving their validity through examples of Qur’anic evidence cited by Muhammad Mohiuddin Abd al-Hamid in his book: “ Minhat Al Jalil bi Tahkik Shareh Ibn Aqil ” in detail for various grammatical issues, including; The nouns, the subject and others.

By using the descriptive approach in tracing the evidence from the Qur’an in the book, and the analytical approach in explaining its manifestations and grammatical secrets, the study concluded that the investigator paid great attention to the Qur’anic citation of the grammatical rule as a comment on Ibn Aqil’s explanation of the millennium; This is due to the Qur’an’s strength of the argument, and the agreement of hearing, analogy and grammatical reasoning, and because of the clarity of the connection of the grammatical rule with the meaning in the Holy Qur’an.

Key words: syntax, grammatical rule, Quranic evidence, “ Minhat Al Jalil bi Tahkik Shareh Ibn Aqil,” Muhammed Muhyiddin Abd al-Hamid.

مقدمة

اللّغة العربية من أشرف اللّغات وأفضلها، وأعلاها منزلة؛ فقد كان نزول القرآن الكريم بها شرفا لا يضاهيه شرف، وحفظا لا تضيع به ما دام أهلها يتعلمونه ويتدبّرونه. وقد زاد فضله عليها بنشرها وبتوسيع رقعتها في العالم الإسلامي، وتفجير علومها وفنونها.

وخدمة لها ولتعليم الدّين الإسلامي، ولأنّ اللغة العلمية والحضارية تحتاج إلى تقييسها بالقواعد، اجتهد العلماء الفطاحل من الرّعيل الأول في استخراج قواعدها ضمن ما اصطلح عليه ب "علم النحو"؛ إذ بنوا أحكامه وضبطوا قوانينه معتمدين على مصادر العربية وفي مقدمتها القرآن الكريم، وهو أول المصادر دون منازع؛ لأنّه نزل بلسان عربي مبين لا يرقى لفصاحته أيّ كلام، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (192) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (193) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (194) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ الشّعراء [192-195]، لذلك استشهد النحاة بآياته في الكثير من المسائل النحوية، واستندوا عليه في تأصيل القواعد قبل الحديث النّبوي الشّريف على صاحبه أفضل الصلاة وأزكى التّسليم، وكذلك قبل شعر العرب ونثرهم في زمن وبيئة الفصاحة المعروفة. وقد اعتمد النحاة في كلّ هذا الجهد النحوي على الأصول المعروفة؛ السّماع، والقياس، والتعليل.

وعلى هذا النهج سار العلماء من بعدهم، فعقدوا مصنّفات نحوية رصينة وغزيرة بالشّواهد القرآنية شرحا وتبيانا للقاعدة النّحوية. ولم يكن هذا دأب الأولين فحسب؛ بل ما صنعه المتأخرون من نحاة العربية خاصّة والمشتغلون بها عامة من شرح القواعد بالاستشهاد القرآني جهد يثمّن، وصنيع يستحق النّظر والدّراسة. ومن تلك النّماذج والجهود، إضافات وتعليقات محمد محيي الدّين عبد الحميد على شروح ابن عقيل لألفية بن

مالك في كتابه "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"؛ حيث قام محي الدّين بين ثنايا تحقيقه للكتاب بتعقيبات كثيرة في بسط وشرح قواعد النحو مستشهدا لها بالقرآن.

في هذا الإطار البحثي تحدّدت معالم وإشكالية دراستنا من خلال التّساؤل: ما تجلّيات الشّواهد القرآنية في إضافات وتعليقات محمد محيي الدّين على شروح ابن عقيل للمسائل النّحوية الواردة في ألفية ابن مالك؟ وما التّيسير الذي منحته هذه الشّواهد للمسائل النّحوية خاصّة المختلف فيها أو المستغلقة منها فهما؟

ويتأسّس منهج هذه الدّراسة على المنهج الوصفي التّحليلي، وذلك من خلال وصف حضور الشّواهد القرآنية في إضافات محي الدّين على شروح ابن عقيل للمسائل، ثمّ تحليل هذه الاستشهادات وأثرها في تيسير الشّرح أكثر. ولم يكن استخراجنا لهذه الشّواهد من قبيل الإحاطة والإحصاء، وإنّما كان على سبيل التّمثيل؛ إذ هي كثيرة ومفصّلة. وتهدف هذه الدّراسة إلى المقاصد والأهداف الآتية:

- بيان ضرورة الاستناد للنّصوص القرآنية في الرّبط بين الجوانب النّظرية والجوانب التّطبيقية لمسائل النّحو العربي.
- إبراز جهود محمد محيي الدين عبد الحميد في العناية بعلم النّحو وشروحه.
- ثراء كتاب منحة الجليل بالشّواهد القرآنية؛ فلا يكاد يخلو باب نحوي منها.

وللإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، ارتأينا معالجة الموضوع في الخطة الآتية:

المبحث الأول: منزلة القرآن الكريم في تأصيل وشرح النحو العربي:

المطلب الأول: مفهوم النحو العربي وأصوله:

المطلب الثاني: مكانة القرآن في تأصيل نحو العربية

المبحث الثاني: التّعريف بنموذج الدّراسة (المؤلف والكتاب):

المطلب الأول: التعريف بمحمد محي الدين عبد الحميد:

المطلب الثاني: التعريف بكتاب منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل

المبحث الثّالث: الشاهد القرآني في تأصيل النحو عند محي الدين عبد الحميد (الدراسة التطبيقية)

المبحث الأول: منزلة القرآن الكريم في تأصيل وشرح النحو العربي:

لا شك أن منزلة القرآن الكريم رفيعة؛ إذ هو أصل ومصدر جميع العلوم ومنها العلوم اللغوية؛ فقد كان منبعا وموضوعا لكثير من علوم اللغة العربية وأجلّها علم النّحو، والذي كانت آيات القرآن الكريم مصدرا لاستنباط أحكامه ضمن ما يعرف بالتأصيل النحوي أو "أصول النحو"؛ في هذا السياق، يتضمن هذا المبحث تمهيدا للدّراسة التّطبيقية من خلال ما يجب التأسيس له تنظيرا من مفهوم علم النحو في العربية ومفهوم أصوله، ثمّ معرفة مكانة القرآن الكريم من هذه الأصول.

المطلب الأول: مفهوم النحو العربي وأصوله:

علم النحو هو علم يعنى باستنباط القواعد الخفية في تركيب جمل ووحدات اللغة؛ لأنّ أيّ لغة تتميّز بنحو وقواعد تركيبية، وما على أهلها إلا التقعيد والتنظير لها، وهذا تبعا

لأهمية هذا العلم في فهم وتعليم اللغات. ونعرض فيما يأتي مفهوم علم النحو لغة واصطلاحا.

الفرع الأول: المدلول اللغوي للنحو والمفهوم الاصطلاحي لعلم النحو:

النحو في اللغة من مادة نحا نحوا، ومنه النحو، جاء في لسان العرب النحو هو التّتبع، وهو القصد أيضا؛ نحا نحوا أي قصد الشّيء[1]. وجاء في المعجم الوسيط من معاني النحو، القصد والميل إلى الطريق والجهة، والمثل والمقدار والنوع، ومنه النحوي، وهو العالم بالنحو، ويعرف بالنحو في العربية أواخر الكلام إعرابا وبناء[2].

أما في الاصطلاح، فقد تناثرت تعريفات علم النحو في مصنفات وآراء من اختصّ بهذا العلم الجليل من العربية. وقد سبق القدامى إلى ذلك تنظيرا وتطبيقا، ولا ضير من إيجاز تقديمنا لمعنى النحو اصطلاحا أن نقتصر على ما عرّفوه به، ونذكر منها ما رآه ابن السراج بأنّه " النّحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلم تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة". وهذا التعريف يقرّر وصف منهج ما عمده المتقدّمون في تتبّع كلام العرب لينهج عليه من بعده.

وإذا كان تعريف ابن السراج مجملا في ذكر المنهج، فإنّ تعريف من تقدّم عليه بزمن أوضح في بيان النّحو؛ إذ يعرّفه ابن جني بقوله:" هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتّثنية والجمع والتّكسير والإضافة والنسب والتّركيب، ليلحق من ليس من العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها"[3]؛ فهذا التّعريف دقيق من أوجه ثلاث؛

الأول منهج النّحو في انتحاء السّمت لكلام العرب، الثّاني موضوع النحو هو جميع أحوال تراكيب العربية من إعراب وبناء وغيرها، الثالث فائدة جليلة للنحو تمكن من ليس من العربية تعلمها واكتساب الفصاحة ليلحق بأهلها.

وعلى هذا المنوال والأساس، اشتغل أهل العربية في معرفة النحو وأحوال العربية عبر جميع العصور منذ مجيء الإسلام إلى يومنا هذا، تنظيرا وتطبيقا، وهذا لا يخفى على ذي نظر مهما تعددت أهداف ومقاصد هذا السّبيل من شرح كتاب الله وكلام نبيّه محمد صلى الله عليه وسلم، وكذلك كلام العرب شعره ونثره.

الفرع الثاني: مفهوم أصول النحو:

من نظرة القدامى الثاقبة ومن فطرتهم العلمية، اعتمادهم التأصيل للعلم قبل الخوض في اختصاصه وفنّه، وذلك لأنّ معرفة أصول الأشياء معين على فهمها وإتقانها، لذلك اعتنى فطاحل العربية بالأصول؛ أصول النّحو، وأصول الفقه وغيرها، والذي يعنيها هنا أصول النحو العربي، من أين أتى النحو؟ ومن أين أخذت منابع قواعده؟ وعلى ماذا استند النّحاة؟ فالبحث في أصول النّحو العربي هو من صميم الدرس الفلسفي من البحث في أبستمولوجيا النّظريات العلمية، وإنّ ذلك لمعين على فهمها ورسوخها وثبوتها.

وبغض النّظر عن نشأة أصول النحو العربي بداية من أصول الفقه، أو مما سبق ذلك من علوم غير عربية في بدايتها، يمكننا تقديم تعريف لأصول النّحو، وهي "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل بها"[4]. وهذا تعريف دقيق في وصفه علما، وفي تحديد هدفه من النظر في الأدلة النحوية وحتى المستدلّ بها، وهو دليل على شمولية هذا العلم.

ويعرفه الأنباري بقوله" أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[5]. وهذا التّعريف يماثل في شرح علم أصول النّحو بأصول الفقه لتشابه الأدوات وأوجه الاستدلال.

ويمكننا تعريف أصول النّحو بأنّه العلم الذي يختصّ بدراسة أدلة استنباط القواعد النحوية من مصادرها؛ القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره فيما اتفق عليه أنّه يمثّل الفصاحة. ويرتكز هذا العلم على أدوات البرهنة والتعليل؛ والسّماع، والقياس، والتّعليل، وهي تجمع بين أدلة النقل وأدلة العقل.

المطلب الثاني: مكانة القرآن في تأصيل نحو العربية

القرآن الكريم هو كلام الله عز وجلّ المنزّل على نبيّه محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة جبريل، وهو مصدر التّشريع لدين الله الإسلام، ومن صفات القرآن الكريم وفضائله على العربية وأهلها أن أنزله الله بلسان عربي مبين قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (192) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (193) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (194) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ الشّعراء [192-195].

وإنّ نزول القرآن الكريم بلسان عربي فصيح خالص من شوائب الأعجمية، وإعجازه في لغته وبيانه ومعانيه، جعل أهل النحو تأصيلا ينهلون منه كأول مصدر للعربية ولقواعدها، وقد اجتهدوا في ذلك أيّما اجتهاد، ووسعوا حيز الاستشهاد به في جميع أوجه قراءته، قال الإمام جلال الدّين السّيوطي " أما القرآن الكريم كلّ ما روي أنّه قرئ به جاز الاستشهاد به سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا"[6].

ولم يختلف النحاة في أهمية الاستشهاد بالقرآن والاستناد إليه عند تقعيد قواعد النحو، وفي هذا يقول سعيد الأفغاني " لم يتوفر لنصّ ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا؛ فهو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللّغة والنّحو والصرف وعلوم الدّلالة "[7].

المبحث الثاني: التّعريف بنموذج الدّراسة (المؤلف والكتاب):

نقدم في هذا المبحث تعريفا موجزا بمدونة الدّراسة من خلال التعريف بالمحقّق والنّحوي محمد محي الدّين عبد الحميد، والذي شرح عدّة مؤلفات تراثية ثمينة ومنها تحقيق وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، هذا النظم النحوي الذي يعدّ دون خلاف، النظم الأشهر والأشمل لأبواب النحو العربي ومسائله.

المطلب الأول: التعريف بمحمد محي الدين عبد الحميد:

نوجز القول في التّعريف بالمحقّق والنحوي محمد محيي الدين عبد الحميد ابن إبراهيم، وهو الباحث اللغوي المعروف والنحوي المصري، كان نزّاعا للعلم، شغوفا به منذ صغره؛ إذ ترعرع في بيت فقه وقضاء، ونشأ مع القرآن الكريم وأحاديث الرّسول صلى الله عليه وسلم ومسائل العلم الشّرعي، نال درجة العالمية سنة 1925م، وبدأ حياة التّأليف مع تحقيق مقامات الهمذاني بداية، ثمّ واصل مع كتب التّراث عناية وتحقيقا، فحقّق الكثير من أمهات كتب التراث في الأدب والنقد والبلاغة واللغة والنحو والصرف.

يعدّ بحقّ محمد محي الدين شيخ المحقّقين، وقد تميّز تحقيقه بالمراجعة الواسعة للمسائل، وبالشرح الوافي والمفصل، بل يدلي برأيه في كثير من علوم العربية وخاصة النحو الذي ألف فيه الكثير؛ فهو لا يكتفي بتحقيق وتقرير ما ورد في المصنفات الثّمينة والكثيرة التي حقّقها، لكنه يجمع بين وثوق النقل وحجة العقل في شرحه تبسيطا وإضافة وإيضاحا،

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

ومن أشهر الكتب التي شرحها شرحا وافيا، وذلّل صعوباتها للمبتدئين وأضاف الكثير لمسائلها، نذكر ما يلي:

- شرحُهُ للمقدمة الآجرومية الذي خرج بعنوان "التّحفة السّنية"؛
- شرحُهُ على قطر الندى لابن هشام الأنصاري؛
- شرحُهُ على شرح شذور الذهب لابن هشام؛
- شرحُهُ على شرح ابن عقيل في أربعة أجزاء؛
- شرحُهُ على المفصل للزّمخشري؛
- شرحُهُ على شرح الأشموني في أربعة أجزاء[8].

المطلب الثاني: التعريف بكتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

يعدّ كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل" من أشهر كتبه؛ إذ قدّم فيه شرحا مستفيضا لقواعد النّحو والصّرف، وأضاف شروحات على ابن عقيل لألفية ابن مالك، ونهج فيه نهج النّحاة الأوائل، مستخدما شواهدهم وأدلتهم خاصة شواهد القرآن الكريم؛ حيث كان لها نصيب وافر في مؤلفه.

المبحث الثّالث: الشاهد القرآني في تأصيل النحو عند محي الدين عبد الحميد

نحاول من خلال هذا المبحث عرض جملة من المسائل النحوية التي شرحها المحقّق محمد محي الدّين عبد الحميد مستشهدا لها بالقرآن الكريم في بيان أصلها وتبسيط شرحها، وفي بعض المسائل التّرجيح فيها بمنهجي الاستدلالي بين الكوفيين والبصريين.

المطلب الأول: الشّواهد القرآنية في باب المبتدأ والخبر:

من المسائل الجوهرية في النحو العربي، بل الخلافية في بعض أحوالها والتي لفتت انتباه النحاة واحتاجت إلى التفصيل والشّرح من أدلة النحو والقرآن منها خاصة، مسألة المبتدأ والخبر، هذا التركيب الإسنادي الذي يؤلف الجملة الاسمية العربية في كثير من استخداماتها.

الفرع الأول: الوصف التّقديري الذي يسوغ الابتداء بالنّكرة:

اتفق جمهور النّحاة على ورود المبتدأ معرّفا وخبره نكرة، قال ابن جني: "فإن اجتمع في الكلام معرفة ونكرة، جعلت المبتدأ هو المعرفة والخبر هو النكرة، نقول: زيد جالس، فـ (زيد) هو المبتدأ؛ لأنه معرفة، و(جالس) هو الخبر؛ لأنّه نكرة"[9]. وهذه قاعدة مشهورة في قواعد النحو العربي، وذكر أيضا ابن هشام الأنصاري في شرحه للشّذور: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصّة"[10]. لكن قد يرد المبتدأ نكرة، فيخرج بذلك في بعض الحالات عن الحالة العامة، ويكون هذا بشروط اختلف فيها النّحاة، ومنها شرط حصول الفائدة، والذي جعله سيبويه السّبب الوحيد لجواز مجيئه نكرة، قال المكودي: "ولم يشترط سيبويه في الابتداء بالنّكرة إلا حصول الفائدة"[11].

ذكر ابن عقيل في شرح الألفية "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأمور كثيرة، ذكر ابن مالك منها ستة رابعها أن توصف، نحو: رجل من الكرام عندنا"[12].

ولتفصيل المسألة، أورد المحقّق محمد محيي عبد الحميد أنّه "يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنّكرة أن يكون مخصّصا للنّكرة، فإن لم يكن الوصف مخصّصا للنكرة نحو أن تقول: رجل من الناس عندنا، فلا يصح الابتداء بالنّكرة، والوصف على ثلاثة أنواع:

الوصف اللّفظي، والوصف المعنوي، والوصف التّقديري الذي يكون محذوفا من الكلام، لكنه سبق ذكره، واستشهد محمد محيي الدين بقول الله تعالى : ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: 154]، فإن تقدير الكلام: وطائفة من غيركم بدليل ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿ يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: 154]"[13].

المقصود من هذا الكلام، أنّ من سمات كلام العرب أن يرد المبتدأ معرفة إما بتعريف لفظي أو معنوي على الغالب، وقد يكون أحيانا تعريفا تقديريا، وعن هذه الأخيرة استشهد محي الدّين بالآية القرآنية معلّلا أنّ الابتداء فيها بالنّكرة (طائفة) ليس من قبيل خلاف القاعدة، وإنّما لأنّها معرّفة تقديرا بأنها طائفة (من غيركم) عطفا على قوله وطائفة منكم، وهذا ما سوّغ الابتداء بها نكرة. والمغزى من الكلام أنّ حالات تعريف المبتدأ النكرة بالتقدير نادرة في كلام العرب، وشرحها بالقرآن أمر بسيط وواضح، لذلك كان من التأصيل النحوي ما استشهد به المحقّق فيها.

الفرع الثاني: الإخبار عن المبتدأ بجار ومجرور متعلقين بمحذوف:

جاء في شرح ابن عقيل لمسألة "الخبر قد يكون مفردا، وقد يكون جملة، ويكون شبه جملة ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو: "زيد عندك" و"زيد في الدّار"؛ فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف"[14].

ومن شروط صحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور حسب محمد محي الدّين، أن يكون كل واحد منهما تامّا، ومعنى التّمام عنده أن يفهم منه متعلّقه المحذوف في حالتين: أولاهما: أن يكون المتعلق عاما نحو: زيد عندك وزيد في الدار، وثانيتهما: أن يكون المتعلّق

خاصّا، وقد قامت القرينة الدالة عليه، كأن يقول لك قائل: زيد مسافر اليوم وعمرو غدا، فتقول له: بل عمرو اليوم وزيد غدا، وقد استشهد محمد محيي الدين على هذه المسألة بقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: 178]؛ أيّ الحرّ يقتل بالحرّ، والعبد يقتل بالعبد[15].

الواضح البيّن هنا والذي لا ينكره عاقل، أنّ ابن عقيل وإن سبق للإشارة إلى هذا البيان، إلا أنّ استشهاد المحقّق محي الدّين بآيات سورة البقرة أوضح المسألة وضوحا لا يتيه بعده طالب النّحو؛ فالخبر "بالحرّ" جار ومجرور، والخبر "بالعبد" لا يصحّ الابتداء بهما لو لم يكن الإتمام بما سبقت الآية إليه في قوله: ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى﴾، لذا ورد تمام القصد في شبه الجملة.

الفرع الثالث: حذف المبتدأ وجوبا حين يكون مصدرا نائبا مناب الفعل:

من قواعد النّحو المعروفة أن "يحذف المبتدأ وجوبا في أربعة مواضع: الأول: النعت المقطوع إلى الرفع، والثاني: أن يكون الخبر مخصوص "نِعْمَ" و"بِئْسَ"، والثالث: ما كان الخبر صريحا في القسم، والرابع: أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل"[16]. وربّما يلحظ المتأمل في هذه القاعدة أنّ الموضع الرّابع نادر الاستخدام في كلام العرب، وبالتالي يصعب شرحه في هذه المسألة.

ولما كان المثال أكفل بالشّرح، والحجّة القويّة أبلغ في الإثبات، وظّف محمد محيي الدّين لشرح "موضع حذف المبتدأ وجوبا حين يكون مصدرا نائبا مناب الفعل من قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: 18][17]، فـ (صَبـْرٌ) خبرٌ للمبتدأ المحذوف وجوبا والذي تقديره (صبْرِي)". ومعناه حسب الآية أنّ الأصل في المبتدأ موجود وظاهر في الجملة الاسمية، لكن قد يحذف لعلل أربع توجبه، ومنها أن يكون مصدرا يشابه الاسم في تجرّده

من الزّمن ويتضمّن فعلا في معناه، ويقبل الناسخ، ولا شكّ أنّ الآية الكريمة بيّنت هذه الحالة التي يكون فيها الخبر مصدرا فيحذف المبتدأ وجوبا.

المطلب الثاني: الشاهد القرآني في باب النواسخ:

هذا الباب في النحو العربي من أوسع الأبواب لما ورد الخلاف في عمل ووظيفة الأسماء والحروف التي تكون ناسخة ولها اسم وخبر، والحروف التي لا تكون ناسخة، وإنما على وظائف أخرى في الجملة العربية، لذا نورد بعضها كالآتي:

الفرع الأول: في حرفية ليس:

من مسائل النحو في عمل حروف المعاني، ما ذهب ابن السراج إلى تفصيله مسألة الاختلاف حو حرفية "ليس"؛ حيث يرى بأنّ رَحِمَهَاٱللَّهُليس" حرف من الحروف؛ لأنّها لا تتصرف، أي لا يأتي منها المضارع والأمر، بينما ذهب جمهور البصريين إلى أنّ رَحِمَهَاٱللَّهُليس" فعل ناقص لاتصالها بالضمائر، مثل: لست، ولستما، وليسوا، ولسن[18].

وهذه المسألة طبعا تحتاج الشّرح والاستدلال، وقد بسط محمد محيي الدّين في منحة الجليل دليل حرفية "ليس" عند ابن السّراج بقوله: "خالف سنن الأفعال عامة، وبيان ذلك أنّ الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائما والزمان بحسب الصيغ المختلفة، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلا، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما في عامة الأفعال، فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى، وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دل عليه خبرها في الزمان الحاضر، إلا أن تقوم قرينة تصرفه إلى

الماضي أو المستقبل، فإذا قلت: "ليس خَلَقَ اللهُ مثله" فليس أداة نفي، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة الفعل الماضي وهو –خلق– وفاعله في محل نصب خبرها"[19].

وما كان من المحقّق محمد محيي الدين بعد أنّ أوضح معالم الفصل بين ليس وبقية النّواسخ إلا أن يستحضر شاهدا قرآنيا على حرفيتها، وقد أورد قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: 08]؛ فهو يشتمل على قرينة تدلّ على أنّ المراد نفي صرفه فيما يستقبل من الزّمان[20].

ومعنى كلام المحقّق، أنّ بالشّاهد القرآني اتضحت علّة القول بحرفية ليس خلافا لمشابهتها النواسخ في تضمنها التّصرف والزّمن. ودليل هذا الحكم أنّها تفيد نفي الفعل أو الحدث، ولا تفيد الحدث. وليس هذا من صفات بقية النواسخ، خاصّة التي تتضمن منها ارتباطا زمنيا مثل؛ كان، أمسى، أضحى.

الفرع الثاني: في فعلية "عسى":

ومن مسائل النواسخ والفصل بين الحروف والأسماء والأفعال المنقوصة، ما ورد فيه الاختلاف من فعلية أو حرفية "عسى"، وقد أجمع جمهور النحاة على أنّ كاد وأخواتها أفعال، بخلاف "عسى" التي لم يتفقوا على حرفيتها أو فعليتها.

والقول بحرفية "عسى" هو مذهب الكوفيين، وتبعهم في ذلك ابن السّراج[21]، وثعلب أحد شيوخ الكوفة، وملخص مذهبهم، أنّهم قالوا: عسى حرف ترجّ، واستدلوا على ذلك بأنّها دلّت على معنى لعلّ، وبأنها لا تتصرّف، كما أنّ لعلّ كذلك لا تتصرّف، ولما كانت لعلّ حرفا بالإجماع، وجب أن تكون عسى حرفا مثلها لقوة المشابه بينهما[22]. وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أنّ "عسى" فعل مطلق لا حرف مطلق، خلافا لابن السراج وثعلب[23]، وهو بهذا يوافق جمهور البصريين.

ولإثبات ما ذهب إليه محمد محيي الدين على فعلية "عسى"، استشهد بقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾[محمد: 22]، فـ "عسى" في هذا الشّاهد فعل ماض، والدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل[24]. وعليه فاتصال "عسى" بعلامات الفعل، أكبر دليل على فعليتها. وهذا دليل قوي وحجة تفيد ورود عسى على معنى الفعل. وربما – وليس من باب اليقين – أنّ هذه المسألة كانت نادرة في كلام العرب شعره ونثره؛ فكان استدلال المحقق لها من القرآن حجة دامغة تردّ كلّ قول مخالف.

المطلب الثالث: الشاهد القرآني في باب الفاعل:

لم يرد في النحو العربي خلاف حول كون الفاعل هو من قام بالفعل، وهو قرين الفعل في كل جملة، ولم يرد خلاف في مجيئه على الغالب مرفوعا، غير أنّ في بعض أحواله ورتبه في الجملة وسعة معاني العربية ما يدعو إلى النظر في الاستثناءات التي تخرج عن تلك الثّوابت.

الفرع الأول: في جر الفاعل:

يتصدّر الفاعل باب المرفوعات في النّحو العربي، وقد تعدّدت آراء النحاة في علّة رفعه، قال الجرجاني: "اعلم أنّ الفاعل رفع، والمفعول نصب، والمضاف جر، وإنّما خصّ الفاعل بالرّفع دون النصب، لأجل أنّ الرفع أثقل من النصب، والفاعل أقل من المفعول، ألا ترى أن فعلا واحدا يكون له عدة مفعولات، ولا يكون له إلا فاعلا واحدا"[25]. فقد اختص الفاعل بالرفع؛ لأنّه الأثقل، وذهب سيبويه إلى أن "رافع الفاعل هو الفعل، وعلة

رفعه إسناد الفعل إليه"[26]، وذكر السيوطي في همع الهوامع: "وزعم هشام: رافعه الإسناد، وقوم: شبهه للمبتدأ...وقوم: إحداثه الفعل، والكسائي: كونه داخلا في الوصف"[27].

وعليه فالفاعل يكون مرفوعا باتفاق النحاة، مع اختلافهم في علة رفعه بين ثقله وإسناد الفعل إليه، وشبهه للمبتدأ ودخوله في الوصف. وبالرغم من إجماع جمهور النحاة على رفع الفاعل إلا أنه قد يرد مجرورا في بعض الحالات، التي ذكرها محمد محيي الدين في منحة الجليل، واستشهد عليها بآيات من القرآن الكريم، وذلك على النحو الآتي:

– جر الفاعل بإضافة المصدر: ذكر محمد محيي الدين شاهدا قرآنيا على ورود لفظ الفاعل مجرورا بإضافة المصدر، وهذا الشاهد هو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: 251][28].

– جر الفاعل بـ "من" الزائدة: قد يجر الفاعل بـ "من" الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: 19][29]. فكلمة "بشير" فاعل جاء مجرورا، ولم يرد مرفوعا؛ لأنه سبق بـ "من" الزائدة المسبوقة بنفي (ما).

تتّضح في هذه المسألة قيمة الشّاهد القرآني لكون المسألة مخالفة للقاعدة العامة المطّردة في ورود الفاعل مرفوعا، والشّواهد تشرح مواضع وروده مجرورا؛ وربما كان هذا لعامل التّجاور الصوتي أو لغلبة الكسرة لحركة الضم؛ وقد أخرج المحقّق هذه التّفسيرات والتّأويلات من شواهد النّص القرآني.

الفرع الثاني: في جواز تذكير الفعل وتأنيثه إذا دلّ فاعله على معنى الجمع:

الأصل في الفعل أن يؤنث أو يذكر حسب حال الفاعل من التذكير والتأنيث، قال سعيد الأفغاني: "الأصل أن يؤنث الفعل مع الفاعل المؤنث، ويذكر مع المذكر، تقول: سافر

أخوك، حين طلعت الشمس"[30]. وقد ورد الفعل (سافر) مذكرا لإسناده إلى فاعل مذكر (أخو) وورد الفعل (طلعت) مؤنثا لإسناده إلى فاعل مؤنث (الشمس).

وقد نقل محمد محيي الدين في منحة الجليل مذهب جمهور الكوفيين، وهو أنّه يجوز في كل فعل أسند إلى معنى الجمع أن يؤتى به مؤنثا وأن يؤتى به مذكرا، مستشهدا بآيات من الذكر الحكيم، ومعنى الجمع ستة أشياء: اسم الجمع، اسم الجنس الجمعي، جمع التكسير المذكر، جمع التكسير المؤنث، جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والسر في هذا أن كل واحد من هذه الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى، فيؤتى بفعله خاليا من علامة التأنيث، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترنا بعلامة التأنيث، فتقول على هذا: جاء القوم، وجاءت القوم، وفي الكتاب العزيز: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: 30] وتقول: زحف الروم، وزحفت الروم، وفي الكتاب الكريم: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [الروم: 02]، وتقول: جاء الرجال، وجاءت الرجال، وتقول: جاء الهنود، وجاءت الهنود، وتقول: جاء الزينبات، وجاءت الزينبات، وفي التنزيل: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [الممتحنة : 12] وتقول جاء الزيدون، وجاءت الزيدون، وفي التنزيل: ﴿آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: 90] [31].

فالشّواهد القرآنية التي ذكرها محمد محيي الدّين، دليل صريح على جواز تذكير الفعل وتأنيثه إذا دلّ فاعله على معنى الجمع؛ ففي الآية الثلاثين من سورة يوسف ذُكّر الفعل "قال" مع أنّه أُسنِدَ إلى اسم جمع مؤنث "نسوة"، وفي الآية الثانية من سورة الروم أُنِّثَ الفعل "غُلِبت" مع أنّه أسند إلى اسم جنس جمعي، وفي الآية الثانية عشرة من سورة الممتحنة ورد

الفعل "جاء" مذكرا مع أنّ فاعله جمع مؤنث سالم "المؤمنات". وربّما في هذه المسألة لو اقترن فيها النحو بالمعنى والتفسير لكان أوضح لهذا الجانب الخفي منها؛ ومثال ذلك تأنيث الفعل غلبت قد يكون مرده إلى تأويلها غلبت سلطة أو أمارة الرّوم والله أعلم بما في بيانه.

المطلب الرابع: الشاهد القرآني في باب الحال:

مسألة الحال من مسائل النحو العربي، وهو وصف للهيئة التي يكون عليها اسمها اقترن في السبق بفعل ليأتي الحال شارحا لهيئة ذلك الاسم من المعنى العام للفعل أو الحدث الذي يتضمنه التركيب النحوي، والحال كغيره من المسائل يرد على بعض الاستثناءات ومنها:

الفرع الأول: في مجيء الحال غير منتقلة:

من خلاصة ما وصف به الحال في النحو العربي ما نظم في بابه ابن مالك الحال في ألفيته بقوله:

الحال وصفٌ، فضلةٌ منتصبُ مفهمُ "في حال" كـ "فردًا أذهبُ"[32].

وقد ساق ابن عقيل في شرح البيت قوله: "عرّفه ابن هشام الأنصاري بقوله: "هو وصف فضلة يقع في جواب كيف، كضربت اللّص مكتوفا"[33]. وذهب الزجاجي إلى أن الحال هو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة، وقد تم الكلام دونه، فإنه ينتصب على الحال كقولك: "جاء زيد راكبا" و"انطلق عبد الله مسرعا" و "سار أخوك عجِلا" وكذلك ما أشبهه"[34].

والأكثر في الحال أن تكون منتقلة، مشتقة، ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمة للمتصف، نحو: "جاء زيد راكبا" فـ "راكبا" وصف منتقل، لجواز انفكاكه عن "زيد" بأن

يجيء ماشيا، وقد تجيء الحال غير منتقلة، أي وصفا لازما نحو: "دعوت الله سميعا" و"خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها"[35].

وقد ذكر محمد محيي الدين ثلاث مسائل تجيء فيها الحال غير منتقلة: مستشهدا بآيات من التنزيل العزيز، وذلك على النحو التالي:[36]

- أن يكون العامل فيها مشعرا بتجدد صاحبها: نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28]، فـ "ضعيفا" حال غير متنقلة؛ لأنها وصف ملازم للإنسان الذي خلقه الله ضعيفا لا يصبر عن الشهوات ولا على مشاق الطاعات"[37].
- أن تكون الحال مؤكدة: إمّا لعاملها، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾]النمل: 19]، وقوله سبحانه: ﴿لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:99].
- في أمثلة مسموعة لا ضابط لها: كقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: 114]، وكقوله تعالى: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: 18].

وعليه فالحال في جميع الشواهد القرآنية التي استشهد بها محمد محيي الدين هي حال تدل على وصف لازم، ولهذا اعتبرت غير منتقلة؛ إذ لا يجوز انفكاكها عن صاحبها، فقد وصفت في الشواهد ضعف الإنسان ومن دلائل هذا الوصف اللّزوم، ووصفت الكتاب مفصلا، وغير هذا وما جاء هذا إلا لتمييز كلم العربية وضبط معانيها.

الفرع الثاني: في مجيء الحال جامدة وهي في تأويل المشتق:

يكثر مجيء الحال جامدة إن دلّت على سعر، نحو "بعه مُدّا بدرهم" فمُدّا: حال جامدة، وهي في معنى المشتق؛ إذ المعنى "بعه مسعّرا كلّ مدّ بدرهم"، ويكثر جمودها أيضا –

فيما دلّ على تفاعل- نحو: "بعته يدا بيد" أي: مناجزة، أو على تشبيه نحو: "كرّ زيد أسدا" أي مُشْبها الأسد، فـ "يدا، وأسدا" جامدان، وصحّ وقوعهما حالا لظهور تأويلهما بمشتق[38].

وقد زاد محمد محيي الدين على شرح ابن عقيل خمسة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق، واستشهد على ثلاثة مواضع منها بآيات من الذكر الحكيم، وذلك على النحو الآتي:[39]

- أن تكون الحال موصوفة: نحو قوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: 02] وقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: 17] وتسمى هذه الحال: "الحال الموطّئة".
- أن تكون الحال دالّة على عدد: نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: 142].
- أن تكون الحال نوعا من صاحبها: كقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: 74]، أو تكون الحال أصلا لصاحبها، كقوله تعالى: ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: 61].

وعليه فالحال تأتي جامدة، وهي في تأويل المشتق إن وصفت أو دلت على عدد، أو كانت نوعا أو أصلا من صاحبها. وزيادة محي الدين لحالات مجيء الحال جامدة لم تكن من قبيل الوصف النظري؛ بل من خلاصة التأمل في الشواهد القرآنية واستحضارها والتّمثيل منها. ولئن دلّ هذا على شيء، فإنّه حتما يدلّ على علاقته بالنّحو القرآني.

المطلب الخامس: الشاهد القرآني في باب الضّمير:

يأتي الضمير في النحو العربي بمثابة الرابط الذي يربط المعاني والجمل، لذلك كانت الإحالات مبنية على الضمائر، ومن الضمائر ما يكون ظاهرا واضحا، ومنها ما يكون مسترا خفيا ضمنيا، وقد أورد المحقق في باب الضمائر شواهد قرآنية في بسط مسائل منها:

الفرع الأول: في وجوب استتار الضمير:

أسهب النّحاة الحديث في باب الضمير، وأجمعوا على تسميته بهذا الاسم لكثرة استتاره، وللضمائر قيمة نحوية وبلاغية كبيرة؛ لأنّ بتوظيفه نتجنب التكرار، كما يسهم في تحقيق الاتساق والانسجام بين الأفكار والعبارات من خلال بلاغة الإحالة.

والضمير هو "لفظ موضوع ليُعَيِّنَ مُسَمّاهُ، سواء كان متكلما نحو: أنا، نحن، أو مخاطبا نحو: أنت، أنتما، أنتم، وأنتن، أو الغائب نحو: هو، هي، هما، هم وهن، وعليه فإنّ هذه الألفاظ يُكنّى بها عن مسمّياتها؛ والضمير والمضمر بمعنى واحد، ويعبر عنها في بعض المراجع القديمة بالكناية والمكنى؛ لأنه يكنى (يرمز به) عن الظاهرة "[40].

وفي حكم استتار الضمير، يفصل ابن عقيل إلى أنّه ينقسم إلى مستتر وبارز، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائز، والمراد بواجب الاستتار: ما لا يحلّ محله الظاهر، والمراد بجائز الاستتار: ما يحل محله الظاهر، ويستتر الضمير وجوبا في فعل الأمر للواحد المخاطب كافْعَلْ: أي أنت، وفي الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة، نحو: أوافق، والتقدير أنا، وفي الفعل المضارع الذي في أوله النون، نحو نغتبط، أي نحن، وفي الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد، نحو: تشكر، أي أنت[41].

شرح محمد محيي الدين هذه القاعدة ومواضع استتار الضمير، واستشهد على الموضع السّادس منها بآية من التّنزيل العزيز، وذلك في المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: 4][42]. فـ"ضَرْب" مصدر نائب عن فعل الأمر وضميره (اضربوا).

وهذا الشّرح بالآية الكريمة من أندر شواهد استتار الضمير، فمثلما يستتر الضمير مع الفعل، يستتر أيضا مع ما ينوبه من مصدره فيعمل عمله، فالمصدر في الآية ضرب اقتضى ستر الضمير وجوبا؛ أي من هو الذي يضرب، وضميره "هم" وتفسيره الملائكة الذين أيد الله بهم المؤمنين في غزوة بدر.

الفرع الثاني: في وجوب انفصال الضمير:

وبالنسبة لاتصال وانفصال الضمير من حيث الارتباط في الجملة، ذكر محمد محيي الدين عشرة مواضع يجب فيها انفصال الضمير وعدم المجيء به متّصلا، واستشهد على أربعة مواضع منها بشواهد قرآنية، كما يلي: أن يكون الضمير محصورا: كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء 23]، فـ "إِيَّاهُ" ضمير ورد منفصلا وجوبا؛ لأنه محصور بـ "إِلاَّ" ولا يمكن اتّصاله بالفعل، أي لا يجوز قول: أَلاَّ تعبدوه[43].

واستشهاد المحقّق محي الدين هنا بالآية في صميم التبسيط، والشواهد في هذه كثيرة ومنها: إياك نعبد، نحن نرزقهم وإياكم، ولكنه اختار الأيسر منها والأوضح؛ لأنّها جاءت في القرآن على صور كثيرة، وهي تفيد الإحالة ومعلوم أنّ الإحالة من أمتع ضروب الإعجاز والبلاغة في القرآن.

المطلب السادس: الشاهد القرآني في باب الأسماء الموصولة:

يعدّ درس الموصول من أشهر دروس النحو العربي، وقد اهتم به النحاة القدامى في كتبهم، وسار على نهجهم المحدثون. والموصول كما يرى الشّاطبي: "عبارة عن الكلمة التي تفتقر دلالتها على معنى الاسم التّام إلى ما يتصل بها، فتستقلّ حينئذ دلالتها عليه، وتصير في معنى الأسماء المستقلة بالدّلالة"[44]. والأسماء الموصولة على ضربين متفق على اسميته ومختلف فيه، فالمتفق على اسميته: الذي والتي، وتثنيتهما وجمعهما، ومَن وما وذو الطائية وأيْ المؤنثة، وَذَا إذا كان معها ما الاستفهامية وأريد بها معنى الذي، والمختلف في اسميته: الألف واللام إذا أُدخلت على أسماء الفاعلين والمفعولين، وما المصدرية[45].

وسنتعرض في هذا المطلب للحديث عن اسمين موصولين هما: "ما" و"مَنْ" كالآتي:

الأصل عند جمهور النّحاة أن تستعمل "ما" لغير العاقل، قال البصروي: "ما لما لا يعقل غالبا، كقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ۖ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: 96][46]. وقد أشار محمد محيي الدين في منحة الجليل إلى أن "ما" تستعمل للعاقل في ثلاثة مواضع، مستدلا على كل موضع منها بآيات من الذكر الحكيم، وذلك كما يلي:[47]. أما الأصل في "مَنْ" أن تستعمل للعاقل، جاء في شرح المفصّل: "وأما مَنْ فإنها تكون بمعنى الذي، وتحتاج من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه الذي، ولا تكون إلا لذوات مَن يعقل"[48].

ولدلالات الأسماء الموصولة في القرآن الكريم معانٍ كثيرة ومتداخلة، وقد تسوق أحكاما خاصة في التفسير، ولذلك يلاحظها أهل البلاغة والتفسير والنحو كثيرا. فيشرح لنا المحقق محي الدين أنّ معاني واستخدامات ما ومن قد تتشابه، ومنها حسبه "اختلاط العاقل مع غير العاقل: نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [التّغابن:

01]، فإنّ "ما" يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد، بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: 44].

– أن يكون أمره مبهما على المتكلّم: كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: 35]؛ لأنّ إبهام ذكورته وأنوثته لا يخرجه عن العقل.

– أن يكون المراد صفات من يعقل: كقوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ [النساء: 03].

وعليه فإن "ما" اسم موصول لغير العاقل، لكنه قد يستعمل للعاقل عند اختلاطه بغير العاقل، وعند استعماله لأمر مبهم، وحين استعماله وصفا لعاقل"[49].

ويضيف شارحا في أحوال من "قد تستعمل "مَن" لغير العاقل، وهذا ما أكده محمد محيي الدين حين ذكر ثلاثة مواضع تخرج فيها "مَن" من العاقل إلى الدلالة على غير العاقل، وذلك كما يلي:

– أن يقترن غير العاقل مع مَن يعقل في عموم فصل بـ "مِن" الجارة: نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ [النور: 45] و"مَن" المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع.

– أن يُشَبَّهَ غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه: نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ [الأحقاف: 05]، واستعمال "مَن" فيما لا يعقل حينئذ استعارة؛ لأن العلاقة المشابهة"[50].

خلاصة ما استدل عليه في هذه المسألة من آيات، إنّما هو من قبيل التّوضيح لضبط قاعدة استعمال وتوظيف اسم الموصول "من" و"ما"؛ فقد يدلان على العاقل وغير العاقل، وعلى العموم وعلى الخصوص. لذلك وجد محي الدين في الشّواهد القرآنية تمثيل الوصف النحوي لحالات ما غير العاقل ومن العاقل السّبيل القويم في التوضيح والتقعيد. كما ارتباطها بالمعنى يوحي إلى بلاغة قرآنية عجيبة وأسرار في الإعجاز، ومن أدلها أن يرد اسم "ما" في آيات التّسبيح والسّجود لله ربّ العالمين؛ وهو دليل الخشوع والخضوع والذّل لله تعالى حتى عند الحيوان والشجر وجميع مخلوقاته، وبالمقابل استخدام "من" اختصاصا بالعاقل في جانب العمل.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكننا الإقرار بعناية المحقّق محمد محيي الدّين بشرح المسائل النحوية والاستشهاد لها بالآيات القرآنية، وقد جاء تحقيقه لكتاب شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك زاخرا بها، لذلك أغنت الكتاب وأثرته، وشرحت ما استعصى فهما وبسطته، وهذا في مسائل الاختلاف كما في مسائل الاتفاق بين أهل النحو، بل أحيانا يزيد عليها توسعة وبيانا. ومن منهجه أن ينقل لنا آراء النحويين قبله، فتراه أحيانا يوافقهم، وأحيانا يعرض لآرائه الخاصّة، معزّزا ذلك بالشّاهد من القرآن الكريم. ويمكن تفصيل ما توصلنا إليه في النقاط الآتية:

- لم يكن كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل" لمحمد محيي الدّين عبد الحميد مجرد تحقيق تاريخي وتوثيق لشرح ابن عقيل للألفية، وإنّما كان تحقيقا نحويا متخصّصا حين أضاف له وافر الشّرح والتعليق مستشهدا لها بالأدلة النقلية والعقلية.
- يعدّ شرح محي الدين لشرح ابن عقيل نموذجا من جهود المتأخرين في تيسير أبواب النّحو العربي وشرح ما استغلق منه خدمة للدارسين.
- استخدم محي الدين في شرحه للأبواب النحوية ومسائلها والخلافات الحاصلة بينها أدلة نقلية من خلال شواهد القرآن، ثمّ يضيف لها أدلة عقلية على سبيل الشّرح، وقد أورد من الشّواهد القرآنية الكثير، وهذا لإدراكه مدى حجيتها في شرح وتيسير المسألة.
- أكسبت الشواهد القرآنية كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل قوة وتأثيرا، وأسهمت كذلك في توجيه المسائل النحوية الموجودة فيه توجيها صحيحا، فكانت أكثر دقة وضبطا.
- لو ربطنا استشهاد محي الدين بالقرآن الكريم بأصول النحو العربي، لوجدناه طرق الباب الأول منها، والحجة الأبلغ فيها، ألا وهي السّماع؛ ولا شك أنّ أقوى مراتب السّماع هو القرآن الكريم، وذلك لصحة سنده في الحفظ الرّباني، ولسّعة الأحوال النّحوية والمقاصد البلاغية فيه.
- يوحي الشّاهد القرآني للمسألة أو الباب النّحوي بسعة المعنى، وبدقة القاعدة النّحوية، وباتساع اللغة العربية وبلاغتها كذلك.

الهوامش :

1- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 2002، مجلد15، مادة نحا، ص310.

2- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، مادة نحا، ص907.

3- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، دط، 1913م، ج1، ص34.

4 - جلال الدين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دط، 2006، ص13.

5 - أبو البركات ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، 1957، ص8.

6 - جلال الدين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص39.

7 - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دار الفكر، بيروت، ط1، 1964م، ص28.

8 - جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكوخ، إيران، ط1، 1382هـ، ص13-26.

9 - أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1402ه-1982م، ص79.

10 - جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص175.

11 - أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1417هـ-1996م، ص48.

12 - بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط، 2009م، ج1، ص175-176.

13 - محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار الطلائع، القاهرة، دط، 2009م، ج1، ص176.

14 - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص170.

15 - محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص170.

16 – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص204-205.
17 – محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص205.
18 – بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، ج1، ص27.
19 – محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص210.
20 – المرجع نفسه، ج1، ص210.
21 – ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص27.
22 – محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص256..
23 – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص242.
24 – محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص256.
25 – عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، بغداد، دط، دت، ص326.
26 – عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1988م، ج3، ص504.
27 – جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص51.
28 – نفس المرجع، ص53.
29 – نفس المرجع، ص54.
30 – سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، دط، دت، ص185.
31 – محمد محيي الدين، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج2، ص68.
32 – ابن عقيل، شرح ابن عقيل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج2، ص179.
33 – جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط4، 1425هـ-2004م، ص219.
34 – أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق، دار الأمل، الأردن، دط، دت، ص35.
35 – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/180.
36 – محمد محيي الدين، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ص180.
37 – أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط3، 1430هـ– 2009م، ص233.
38 – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص182.

39 – محمد محيي الدين، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج2، ص182.
40 – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط1، 1420هـ-2000م، ج1، ص42.
41 – ابن عقيل، شرخ ابن عقيل، ص80-81.
42 – محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ص81.
43 – نفس المرجع، ص83-84.
44 – أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمان بن سليمان العثيميين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، دط، دت، ج1، ص425.
45 – علي موسى الشوملين، شرح ألفية ابن معطي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1405ه-1985م، ج2، 689.
46 – علاء الدين البصروي، شرح قواعد البصروية في النحو، تحقيق: عزام محمد الشجراوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م، ص86.
47 – محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ص120..
48 – موفق الدين بن علي ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت، ج3، ص144.
49 – محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ص120.
50 – نفس المرجع، ص120.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

مصدر البحث (المدونة): محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار الطلائع، القاهرة، دط، 2009م.

مصادر اللغة:

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414ه-2002،
2. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004.

مصادر ومراجع النحو وأصوله:

3. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، دط، دت.

4. أبو البركات ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، 1957.
5. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، دط، 1913م.
6. أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1402ه-1982م.
7. أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق، دار الأمل، الأردن، دط، دت.
8. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط3، 1430ه- 2009م.
9. أبو بكر بن سهل ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1996.
10. أبو زيد عبد الرحمان بن علي صالح المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1996م.
11. بهاء الدين عبد الله ابن عقيل الهمذاني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط، 2009م.
12. جلال الدين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دط، 2006.
13. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
14. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1409ه-1988م.
15. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط4، 1425ه- 2004م.
16. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان، دط، دت.
17. سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، الأردن، دط، دت.
18. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دار الفكر، بيروت، ط1، 1964م.
19. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، دت.
20. عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، بغداد، دط، دت.

21. علاء الدين البصروي، شرح قواعد البصروية في النحو، تحقيق: عزام عمر الشجراوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1411ه-2000م.
22. علي أبو المكارم، الجملة الإسمية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1428ه- 2007م.
23. علي موسى الشاطبي، شرح ألفية ابن معطي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1405ه-1985م.
24. عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1988م.
25. فاضل صالح السامراني، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط1، 1420ه-2000م.
26. موفق الدين بن علي ابن يعيش، شرح المفصل، مصر، إدارة الطباعة المنيرية، دط، دت.